بوضع الجبهة او بالرفع قولان هنا من غير ترجيح وينبغي
ترجح الثاني كما مر في الصلاة ولو حلف لا يصلي
الظهر لم تحنث الا بالرفع ولو حلف لا يصلي جماعة
لم تحنث بادراك ركعة واختلف فيما اذا اتى بالاكثر
خاتمة منها فوائد في تلك القاعدة احدها اليقين
لا يزول بالشك الفائدة الاولى يستثنى منها مسائل منه
الاولى المستحاضة المتحيرة يلزمها الاغتسال لكل
صلاة وهو الصحيح الثانية اذا وجد بللا ولم يدر
امني او مذي وقد منا ايجاب الغسل مع وجود الشك
الثالثة وجد فارة ميتة ولم يدر ريحي وقعت وكان
قد توضأ منها قدمنا وجوب الاعادة عليه مفصلا
مع الشك الرابعة قدمنا انه لو شك هل كبر للاحرام
اولا او احدث اولا او مسح راسه اولا وكان اولا ماعرض
له استقبل الخامسة اصاب ثوبه نجاسة ولا يدري
ايها موضع اصابته غسل الكل على ما قدمناه عن الظهيرية
مع ما فيه من الاختلاف السادسة وهي صيد اخرجه
ثم تغيب عن بصره ثم وجد ميتا ولا يدري سببه موته
بجرحه مع وجود الشك لكن شرط في الكبرى ان يتوارى
بتغيبه عن طلبه وشرط قاضيخان ان ينوارى
عن بصره واليه يشير ما في الهداية والمعتمد الاول
السابعة لو اكلت الهرة فارة قالوا ان شربت الماء

الماء على فورها تنجس كشارب الخمر اذا شرب الماء على
فوره ولو مكثت ساعة ثم شربت لا ينجس عند ابي
حنيفة لاحتمال غسلها فمها بلعابها وعند محمد ينجس
بناء على اصله من انها لا تزول الا بالمطلق كالحكمية ومنها
مسايل تحتاج الى المراجعة ولم ارها الآن منها شك
مسافر في وصل ثلثه اولا ومنها مسافر هل نوى الاقامة
اولا وينبغي ان لا يجوز له الترخص بالشك ثم رايت في
التاتارخانية لو شك في الصلاة اقيم او مسافر صلى
اربعا ويقعد على الثانية احتياطا فكذلك اذا
شك في نية الاقامة ومنها صاحب العذر اذا شك
في انقطاعه وصلى بطهارة وينبغي ان لا يصح
ومنها جالس قدام الامام وشك اقتدى وعليه
اولا ومنها شك هل سبق الامام بالتكبير اولا
ثم رايت في التاتارخانية واذا لم يعلم المأموم هل
سبق امامه بالتكبير اولا فان كان اكبر رايه انه كبر
بعده اجزاه وان كان اكبر رايه انه قبله لم يجز وان
استوى الظنان اجزاه لان امره محمول على السداد
حتى يظهر الخطأ انتهى وينبغي ان يكون كذلك بحكم
المسئلة التي قبلها وهي الشك في التقدم والتاخر ومنها
من عليه فائتة فشك في قضائها فهي ست
وفي التاتارخانية رجل لا يدري هل في ذمته قضا

Copyright King University